INSURANCE CONTROL COMMISSION
لجنة مراقبة هيئات الضمان

رقم المحفوظات: ٣٢٢٢/ل.م.ض./٢٠١٧
بيروت، في ٢٠١٧/١٠/٢٥

كتاب إلى جميع هيئات الضمان العاملة في لبنان

الموضوع: المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات

المرجع: - القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٩٨١٢ تاريخ ١٩٦٨/٠٥/٤ (قانون تنظيم هيئات الضمان) وتعديلاته.
- القانون المعجل رقم ٥٥ تاريخ ٢٧ تشرين الاول ٢٠١٦ (قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية) المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات تنفيذاً للالتزامات المنصوص عليها في أي اتفاقية دولية تدخل حيز التنفيذ.
- المرسوم رقم ١٠٢٢ تاريخ ٧ تموز ٢٠١٧ (الذي يسري بدءاً من ١ تموز ٢٠١٧) المتعلق بتحديد دقائق تطبيق البند (٣) من الفقرة السادسة من القانون المعجل رقم ٥٥ تاريخ ٢٧ تشرين الاول ٢٠١٦ (قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية).

مقدمة

تم وضع المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بناءً على تفويض من مجموعة العشرين (G20). وهو يعتبر المعيار الشامل للتبادل التلقائي للمعلومات المالية لأهداف ضريبية. يفرض هذا المعيار على المؤسسات المالية أن تبلغ للسلطات المحلية بشكل تلقائي عن معلومات محددة عن الحسابات المالية وعلى السلطات المحلية أن تقوم بدورها بتبادل هذه المعلومات مع السلطات المشاركة بوتيرة سنوية.

تم اعتماد المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات في شباط ٢٠١٤ من قبل مجموعة العشرين، وفي غضون شهر أيار من ٢٠١٦ زاد عدد الدول التي تعهدت بتنفيذ أول تبادل للمعلومات في ٢٠١٧ عن ستين. وقد وقع لبنان على الاتفاقية المتعددة الاطراف للتعاون التقني في المجال الضريبي في ١٢ أيار ٢٠١٧. وفي التاريخ عينه، وقع لبنان الاتفاق النموذجي للسلطة المختصة المتعلقة بتطبيق المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات على أن يتم أول إبلاغ ضمن مهلة تنتهي في ٣٠ أيلول ٢٠١٨.

الوثائق الرئيسية

يتكون المعيار من العناصر التالية المتعلقة بالمؤسسات المالية:
- المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات الذي يحتوي على إجراءات العناية الواجبة وتقديم التقارير للمؤسسات المالية.
- الاتفاق النموذجي للسلطة المختصة (MCAA) الذي يربط المعيار بالأسس القانونية لتبادل المعلومات.
- التعليق على المعيار الذي هو جزء لا يتجزء منه ويفسر أحكامه.
- إرشادات حول الحلول التقنية لتبادل المعلومات بما في ذلك نمط التبادل (XML Schema)

وقد طورت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بوابة إلكترونية تحتوي على كافة الوثائق والشروحات المتعلقة بالتبادل التلقائي، وذلك على الرابط التالي: http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/

إن لجنة مراقبة هيئات الضمان تشجع كافة المعنيين بهذا التعميم على الاطلاع على الوثائق الرئيسية على الرابط اعلاه.

Azarieh Building Block A4, 6th Floor
Riad El Solh, Beirut Lebanon
T. 01 980 823 / 24 / 25 F. 01 980 826

بناية العازارية، بلوك أ٤، الطابق السادس
رياض الصلح، بيروت لبنان
هـ ٢٥ / ٢٤ / ٨٢٣ ٠١ ٩٨٠ ف. ٨٢٦ ٠١ ٩٨٠

info@insurancecommission.gov.lb
www.insurancecommission.gov.lb

هدف التعميم

يقدم هذا التعميم توجيهات حول جوانب اتفاقية المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بقطاع الضمان في لبنان، ويوضح المواعيد الرئيسية ومتطلبات الابلاغ وإجراءات العناية الواجبة.

الالتزام

تماشيًا مع التوصيات الدولية الصادرة عن المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،

والتزاماً بمضمون القانون المعجل رقم ٥٥ تاريخ ٢٧ تشرين الاول ٢٠١٦ (قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية)، والمرسوم رقم ١٠٢٢ تاريخ ٧ تموز ٢٠١٧،

يتوجب على كافة هيئات الضمان الالتزام بتطبيق هذا التعميم وفق المضمون الوارد أدناه.

المادة الأولى: تعريف المصطلحات

أ. لغايات تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ تاريخ ٢٧ تشرين الاول ٢٠١٦ (قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية) وأحكام هذا التعميم، تعتمد التعريفات التالية:

١. **القانون**
القانون رقم ٥٥ تاريخ ٢٧ تشرين الاول ٢٠١٦ (قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية).

٢. **المرسوم**
المرسوم رقم ١٠٢٢ تاريخ ٧ تموز ٢٠١٧.

٣. **المعيار**
المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات وتفسيراته، المعتمد من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اعتباراً من ١٥ تموز ٢٠١٤ وهو يتضمن الإجراءات الخاصة بالإبلاغ والعناية الواجبة لغايات التبادل التلقائي للمعلومات، وأي تعديل لاحق أو تفسير تنشره منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على هذا المعيار.

٤. **دولة مشاركة**
أية دولة مدرجة في الملحق رقم ١ من هذا التعميم. الدولة المشاركة لا تعتبر بالضرورة دولة ملزمة بالإبلاغ وفق ما هو محدد في الفقرة ب من هذه المادة أدناه والملحق ٢ من هذا التعميم.

٥. **الجهة الرقابية**
الجهة التي تتولى أعمال الرقابة على المؤسسات المالية، أي لجنة مراقبة هيئات الضمان بالنسبة لقطاع الضمان الخاضع لسلطتها الرقابية.

٦. **مؤسسة مالية**
أية هيئة ضمان لبنانية محددة تعمل في لبنان. يستثني هذا التعريف الفروع الواقعة خارج لبنان للمؤسسات المالية كما هي محددة أعلاه، ويشمل الفروع العاملة في لبنان للمؤسسات المالية الأجنبية غير المقيمة فيه.

٧. **هيئة ضمان محددة**
أية هيئة ضمان أو شركة قابضة لهيئة ضمان تصّدر أو تلتزم بتسديد مدفوعات متعلقة بعقود ضمان ذات قيمة نقدية، وهي مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ بحسب المعيار.

إن هيئة الضمان التي تصدر حصرياً عقود ضمان من غير الفرع الأول المنصوص عنه في المادة الأولى من قانون تنظيم هيئات الضمان (على سبيل المثال ضمان السيارات والطبي والنقل، ألخ...) لا تعتبر هيئة ضمان محددة وفق المعيار.

إن هيئة الضمان التي تصدر عقود تأمين على الحياة بدون قيمة نقدية، لا تعتبر مؤسسة مالية إذا ما استوفت عقودها المعايير الموضحة في تعريف الحساب المستثنى وفق البند ١٧ أدناه.

إن قيام هيئات الضمان برصد احتياطيات فنية لا يؤدي الى تصنيفها كمؤسسات مالية.

٨. **الحساب المالي**
أي عقد ضمان ذات قيمة نقدية تصدره أو تديره مؤسسة مالية. إن عقود تأمينات الحياة التي تشمل عمليات تكوين الأموال من أي نوع كانت تعتبر حسابات مالية.

٩. **مالك حساب**
هو أي شخص مدرج أو معرف عنه بأنه مالك حساب مالي من قبل المؤسسة المالية التي تدير الحساب.

لا يعتبر الشخص المؤتمن على حساب مالي لصالح أو لحساب شخص آخر بصفته وكيلاً أو وصياً أو موقّعاً أو مستشاراً استثمارياً أو وسيطاً، على أنه مالك الحساب، ويعتبر الشخص الآخر هو مالك الحساب، وذلك باستثناء المؤسسات المالية.

في حالة عقود الضمان ذات القيمة النقدية، يكون مالك الحساب هو حامل عقد الضمان أي الشخص الذي يحق له الحصول على القيمة النقدية أو تغيير المستفيد من العقد. إذا لم يكن لأي شخص حق الحصول على القيمة النقدية أو تغيير المستفيد، فإن حامل عقد الضمان هو أي شخص يحدده العقد على أنه المالك وأي شخص لديه الحق بالحصول على منافع عقود الضمان المستحقة بموجب شروط عقد الضمان.

عند استحقاق عقد الضمان ذات القيمة النقدية، أي عندما يصبح الالتزام بدفع مبلغ بموجب العقد ثابتاً، يعامل كل شخص يحق له الحصول على منافع بموجب العقد كمالك حساب.

١٠. **الشخص الخاضع لموجب الإبلاغ**
هو شخص طبيعي أو معنوي لديه إقامة من الناحية الضريبية في إحدى الدول الملزمة بالإبلاغ (راجع الفقرة ب من هذه المادة)، على ألا يكون منتمياً إلى إحدى الفئات التالية:
(١) شركة يتم تداول أسهمها بانتظام في سوق أو أكثر من أسواق الأوراق المالية المعروفة؛
(٢) أي شركة هي كيان مرتبط بشركة مصنفة وفق البند (١)؛
(٣) كيان حكومي؛
(٤) منظمة دولية؛
(٥) مصرف مركزي؛ أو
(٦) مؤسسة مالية وفق ما هو معرف عليه في البند ٦ أعلاه.

١١. **حساب قائم مسبقاً**
أي حساب مالي قائم بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧ لدى مؤسسة مالية.

١٢. **حساب جديد**
أي حساب مالي لدى مؤسسة مالية نشأ بتاريخ ١ تموز ٢٠١٧ أو بعد ذلك.

١٣. **حساب ذات قيمة عالية**

حساب قائم مسبقاً يملكه شخص أو عدة أشخاص طبيعيين، تفوق قيمته النقدية الإجمالية المليون دولار أمريكي بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧ و٣١ كانون الأول ٢٠١٧ أو ٣١ كانون الأول من أي سنة لاحقة (راجع البند ١٦ أدناه لتحديد مصطلح القيمة النقدية).

١٤. **حساب ذات قيمة متدنية**

حساب قائم مسبقاً يملكه شخص أو عدة أشخاص طبيعيين، لا تفوق قيمته النقدية الإجمالية المليون دولار أمريكي بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧ (راجع البند ١٦ أدناه لتحديد مصطلح القيمة النقدية).

١٥. **عقد ضمان ذات قيمة نقدية**

هو أي عقد ضمان ذات قيمة نقدية (راجع البند ١٦ أدناه لتحديد مصطلح القيمة النقدية). لا يتضمن هذا التعريف عقود إعادة الضمان ما بين هيئتي ضمان.

١٦. **القيمة النقدية**

المبلغ الذي يعود لصاحب العقد لدى استرداد العقد أو انتهائه. تحدد القيمة النقدية قبل التخفيضات لأي رسم استرداد أو قرض مبني على عقد الضمان أو غيرها من الرسوم.

لا يشمل مصطلح "القيمة النقدية" المبالغ المستحقة بموجب عقود الضمان في الحالات التالية:

- استحقاق المبلغ فقط بسبب وفاة الشخص المؤمن عليه بموجب عقد الضمان على الحياة؛
- استحقاق المبلغ بسبب إصابة شخصية أو المرض أو استحقاقات أخرى توفر تعويضاً عن الخسارة الاقتصادية المتكبدة بسبب وقوع الحدث المؤمن عليه؛
- استحقاق المبلغ كاسترداد لقسط مدفوع مسبقاً بموجب عقد ضمان بسبب إلغاء العقد أو إنهائه، أو انخفاض مستوى التعرض للمخاطر خلال الفترة الفعلية للعقد، أو عن تصحيح عملية الإصدار أو ما شابه ذلك فيما يتعلق بقسط العقد؛
- استحقاق المبلغ من ضمن عملية توزيع الأرباح على حملة العقود (ما عدا الأرباح التي تترافق مع انتهاء العقد) شرط أن تكون هذه الأرباح مرتبطة بعقد ضمان تكون بموجبه المنافع الوحيدة المستحقة مبينة في النقطتين (أ) و (ب)؛ أو
- استحقاق المبلغ كإرجاع لقسط أو إيداع مسبق لعقد ضمان تسدد أقساطه سنوياً على الأقل إذا كان هذا المبلغ لا يتجاوز القسط السنوي التالي الذي سيتم تسديده بموجب العقد.

١٧. **الحساب المستثنى**

وفقاً للجدول ٢ المرسوم، ولأغراض المعيار، لا يوجد "حساب مستثنى" غير الحسابات الواردة في الفقرات ج ١٧(أ) إلى (و) من القسم الثامن من المعيار. تالياً بعض الأمثلة على الحسابات المستثناة شرط استيفائها الشروط المنصوص عليها في الفقرات ج١٧ (أ) إلى (و) من القسم الثامن من المعيار:

أ. عقود الضمان على الحياة المحددة الأجل من أي نوع كانت، شرط أن تستوفي المتطلبات الموضحة أدناه:

- تكون الأقساط ثابتة ولا تنخفض مع مرور الوقت، وتسدد بشكل دوري وعلى الأقل مرة كل سنة خلال الفترة التي يكون فيها العقد سارياً أو حتى يبلغ المؤمن ٩٠ سنة، أيهما أقصر؛
- ليس للعقد قيمة نقدية يمكن الحصول عليها (عن طريق السحب أو القرض أو غير ذلك) دون انتهاء العقد أو إلغائه أو إنهائه؛
- لا يتجاوز المبلغ المسدد لدى انتهاء العقد أو إلغائه أو إنهائه مجموع الأقساط المسددة عن العقد بعد حسم تكاليف التأمين والعجز والنفقات الإدارية لفترة سريان العقد بالإضافة إلى أية مبالغ تم صرفها من قيمة العقد، وذلك باستثناء التعويضات المسددة في حالات الوفاة.

ب. حسابات التركة؛

ج. حسابات الضمان؛

د. حسابات ايداع ناتجة عن مقبوضات فائضة غير مرتجعة.

١٨. **تصريح المعلومات**

هو تقرير يتضمن المعلومات المحددة في القسم الأول من المعيار. وتتضمن المعلومات التي سيتم تبادلها فيما يتعلق بعقود الضمان ذات القيمة النقدية المعلومات التالية:

أ. في حالة الأشخاص الخاضعين لموجب الابلاغ:
- الاسم
- العنوان
- الرقم الضريبي الخاص (Tax Identification Number - TIN)،
- تاريخ ومكان الولادة.

ب. رقم العقد.

ج. اسم ورقم تعريف المؤسسة المالية (هيئة الضمان) التي أعدت التقارير.

د. القيمة النقدية في نهاية السنة الميلادية أو أي فترة ابلاغ أخرى مناسبة، أو في حال تم إغلاق الحساب خلال السنة، يجب الاشارة الى ان الحساب قد أغلق.

هـ. إجمالي المبلغ المدفوع أو الذي تم قيده لصالح مالك الحساب (حامل عقد الضمان) خلال السنة الميلادية.

١٩. **التغيير في الظروف**

أي تغيير ينجم عنه معلومات اضافية تتعلق بحالة شخص ما أو تتعارض مع الحالة القائمة قبل ذلك التغيير. وتالياً بعض الأمثلة عن التغيير في الظروف:

- تغيير بلد الإقامة الضريبية إلى دولة ملزمة بالإبلاغ.
- دلائل أو مؤشرات جديدة مثل رقم هاتف جديد أو عنوان جديد يقع في دولة ملزمة بالإبلاغ؛ أو
- التغير في الأرصدة بالنسبة للحسابات القائمة مسبقاً.

ب. إن **الدولة الملزمة بالإبلاغ** هي أي دولة مدرجة في الملحق ٢ أدناه. الدول الملزمة بالإبلاغ هي الدول التي شرعت تطبيق المعيار في قوانينها المحلية ووافق لبنان على تبادل المعلومات معها.

ولغايات تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المحددة في هذا التعميم، تعني الدولة الملزمة بالإبلاغ أي دولة أخرى غير لبنان والولايات المتحدة الأمريكية. إن هذه المقاربة معروفة بمسمى "المقاربة الأوسع".

ج. إن أي مصطلح أو تعبير ورد تعريفه في المعيار ولم يرد في القانون أو في المرسوم أو في هذا التعميم، يكون له المعنى نفسه الوارد في المعيار.

المادة الثانية: العناية الواجبة

أ. التزامات العناية الواجبة

١. يجب تنفيذ إجراءات العناية الواجبة وفقاً للجدول الزمني الوارد في الجدول التالي:

جدول أ: الجدول الزمني التطبيقي

	المتطلبات	الجدول الزمني
١	الحسابات الجديدة	بدءاً من ٢٠١٧/٠٧/١
٢	تاريخ القطع لتحديد الحسابات القائمة مسبقاً للحسابات ذات القيم العالية والمتدنية	٢٠١٧/٠٦/٣٠
٣	مراجعة الحسابات ذات القيمة العالية القائمة مسبقاً والتي تم تحديدها في ٢٠١٧/٠٦/٣٠	٢٠١٧/١٢/٣١ تتم المراجعة مرة واحدة باستثناء تقرير المسؤول عن العلاقة الذي يجب أن يتم كل عام بغض النظر عن رصيد الحسابات ذات القيمة العالية خلال الفترات المقبلة)
٤	مراجعة الحسابات ذات القيمة المتدنية القائمة مسبقاً والتي تم تحديدها في ٢٠١٧/٠٦/٣٠	٢٠١٨/١٢/٣١ تتم المراجعة مرة واحدة
٥	مراجعة معمقة للحسابات القائمة مسبقاً والتي تبلغ قيمتها مليون دولار أمريكي وما دون، في ٢٠١٧/١٢/٣١ أو أي سنة لاحقة، لتحديد ما إذا تجاوزت أرصدتها المليون دولار أميركي.	يجب استكمال إجراءات العناية الواجبة المعمقة خلال السنة التالية للسنة التي يتجاوز فيها رصيد الحساب الإجمالي أو قيمته مليون دولار أمريكي
٦	فترة الإبلاغ الأولى	السنة الميلادية ٢٠١٧
٧	الإبلاغ للدول الملزمة بالإبلاغ	ضمن فترة أقصاها ٢٠١٨/٠٦/٣٠ وهكذا لكل سنة لاحقة

٢. يتوجب على المؤسسات المالية بالتقيد بما يلي:

أ. وضع إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الأقسام من الثاني إلى السابع من المعيار، وكذلك الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢ و٣ من هذا التعميم وحفظها وتوثيقها.

ب. تحديد الحسابات الخاضعة لموجبات الإبلاغ عن طريق تطبيق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في القسم الثاني إلى السابع من المعيار، ودون الإخلال بمضمون هذه المادة.

ج. التعامل مع الحساب المالي كحساب خاضع لموجبات الإبلاغ، وذلك اعتباراً من تاريخ تصنيفه على هذا النحو.

د. لغرض تحديد قيمة الحساب القائم مسبقاً لدى مؤسسة مالية، يتم تحويل رصيد الحساب أو قيمته إلى الدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف الرسمي الذي يحدده مصرف لبنان، وذلك لتحديد الحسابات الخاضعة للحد الأدنى كما في ٢٠١٧/٠٦/٣٠، ٢٠١٧/١٢/٣١، أو ١٢/٣١ من أية سنة لاحقة.

٣. يمكن للمؤسسات المالية تطبيق الاختبار الخاص بمكان الإقامة على الحسابات ذات القيمة المتدنية التي يحتفظ بها الأشخاص الطبيعيون/الأفراد بدلا من البحث الإلكتروني الشامل إذا ما توفرت المتطلبات التالية:

أ. تحتوي سجلات المؤسسة المالية على عنوان إقامة حامل عقد الضمان؛

ب. عنوان الإقامة محدث؛

ج. عنوان الإقامة يستند إلى وثائق ومستندات رسمية.

وفي حالة عدم توفّر هذه المتطلبات، يتعين على المؤسسة المالية أن تجري البحث الإلكتروني على الحسابات ذات القيمة المتدنية.

وبدلا من توفر الشرط الثالث (ج) المذكور أعلاه، يجوز للمؤسسة المالية أن تعتمد على عنوان الإقامة المحدث في سجلاتها وذلك لحين:

أ. حدوث تغيير في الظروف يؤدي إلى معرفة المؤسسة المالية بأن عنوان الإقامة غير صحيح أو غير موثوق به؛

ب. وقت السداد الكامل أو الجزئي أو استحقاق عقد الضمان ذات قيمة نقدية، حيث يعتبر السداد الكلي أو الجزئي لقيمة العقد أو استحقاقه تغييراً في الظروف ويؤدي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ب. خيارات العناية الواجبة

يحتوي الجدول الوارد أدناه على الخيارات الأساسية لإجراءات العناية الواجبة.

جدول ب: ملخص خيارات العناية الواجبة

	الخيارات	الملاحظات
١	اعتبار الدول الملزمة بالإبلاغ أي دولة غير لبنان والولايات المتحدة الأمريكية لأغراض تطبيق إجراءات العناية الواجبة	نعم
٢	اعتماد فترة إبلاغ غير السنة الميلادية (من ١/١ الى ١٢/٣١)	كلا
٣	مهل الإبلاغ	٠٦/٣٠ من كل سنة
٤	تقديم تصريح خال من أية معلومات في حال عدم وجود أي حساب خاضع لموجبات الإبلاغ لدى المؤسسة المالية	نعم
٥	إجراء الاختبار الخاص بمكان الإقامة عند تطبيق إجراءات العناية الواجبة للحسابات القائمة مسبقاً ذات القيمة المنخفضة بدلا من البحث الإلكتروني في حال توفره	نعم
٦	تحويل العملات لأغراض إعداد التصريح	نعم التحويل للدولار الأميركي
٧	التصريح عن إجمالي العائدات في السنة الأولى من تقديم التصريح اي ٢٠١٨	نعم

المادة الثالثة: الالتزام بالإبلاغ

١. تقدم المؤسسة المالية مباشرة إلى وزارة المالية تصريحاً يتضمن المعلومات العائدة للسنة الميلادية ٢٠١٧ وكل سنة ميلادية لاحقة، عن كل حساب مالي تم تحديده على أنه حساب خاضع لموجبات الإبلاغ تحتفظ به المؤسسة المالية في أي وقت خلال السنة. وتبقى لجنة مراقبة هيئات الضمان هي الجهة الرقابية الوحيدة المسؤولة عن حسن تطبيق القانون، والمرسوم، وهذا التعميم في ما يتعلق بقطاع الضمان.

٢. وفي حال لم يتم تحديد أي حساب على أنه حساب خاضع لموجبات الإبلاغ بعد تطبيق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا التعميم، يجب على المؤسسة المالية أن تقدم تصريحاً تبين فيه أنها لا تحتفظ بحسابات خاضعة لموجبات الإبلاغ عن تلك السنة (تقرير خالٍ من أية معلومات).

٣. يتم تقديم التصريح الذي تم تعريفه في هذه التشريعات بصورة إلكترونية باستخدام التكنولوجيا والنماذج التي تضعها لهذه الغاية وزير المالية أو من يمثله.

٤. تقوم المؤسسة المالية بتقديم التصريح إلكترونياً مباشرة إلى وزارة المالية اللبنانية في موعد أقصاه ٠٦/٣٠ من السنة التي تلي سنة التصريح (٢٠١٨/٠٦/٣٠ للتصريح الأول).

المادة الرابعة: السجلات

١. يتوجب على كل مؤسسة مالية أن تحتفظ بالسجلات التي حصلت عليها أو أعدتها عملا بأحكام هذا التعميم، بما في ذلك الإقرار الخطي المقدم من حامل عقد الضمان.

٢. بموجب هذا التعميم، يتعين على كل مؤسسة مالية تحتفظ بالسجلات بصورة إلكترونية أن تحتفظ بها في شكل قابل للقراءة إلكترونيا طوال الفترة المحددة في البند ٤ أدناه.

٣. بموجب هذا التعميم، يتعين على كل مؤسسة مالية حصلت أو أنشأت سجلات بلغة غير اللغة العربية، أن تقوم عند الطلب وعلى نفقتها الخاصة، بترجمة لهذه السجلات إلى اللغة العربية.

٤. يتعين على كل مؤسسة مالية أن تحتفظ بالسجلات التي حصلت عليها أو وضعتها تطبيقاً لأحكام هذا التعميم لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات:

أ. الإقرار الخطي المقدم من حامل عقد الضمان: بدءاً من تاريخ إقفال الحساب المالي المعني.

ب. في كافة الحالات الأخرى: بدءاً من نهاية السنة الأخيرة المشار إليها في سجلات هيئة الضمان.

المادة الخامسة: الرقابة ومراجعة الدفاتر والسجلات

١. الى جانب سلطتها الرقابية، ولغايات تطبيق هذا التعميم، تقوم لجنة مراقبة هيئات الضمان بمراجعة وتدقيق الدفاتر والسجلات العائدة لهيئات الضمان المعرفة في المادة الاولى من هذا التعميم.

٢. يمكن للجنة مراقبة هيئات الضمان، إضافة إلى صلاحياتها كسلطة رقابية، وبهدف مراقبة صحة تطبيق هذا المرسوم:

أ. أن تطلب بموجب إشعار خطي من المؤسسة المالية تزويدها خلال مدة لا تتخطى ال ١٤ يوماً، بالمعلومات التي قد تطلبها، بما في ذلك نسخ عن أي دفاتر أو سجلات أو مستندات أخرى.

ب. أن تطلب من المؤسسة المالية إبراز الدفاتر، السجلات، وأية مستندات أخرى، وتقديم أي معلومات وتفسيرات وتفاصيل معيّنة تراها اللجنة مناسبة.

ج. أن تقوم بنسخ الدفاتر والسجلات وأية مستندات أخرى وغيرها من المواد المتاحة لها، أو تطلب تزويدها بنسخ عنها بشكل كامل أو جزئي.

المادة السادسة: مكافحة تجنب التطبيق

في حال قام أي شخص بترتيبات أو شارك بممارسات تهدف بشكل أساسي أو ثانوي إلى التجنب أو التهرب من الالتزامات المفروضة بموجب القانون أو هذا التعميم، يبقى هذا الشخص خاضعاً للالتزامات التي سعى إلى تجنبها، كما لو أنه لم يقم بأية ترتيبات أو شارك بأية ممارسات.

المادة السابعة: العقوبات

تفرض على كل مؤسسة مالية الغرامات المنصوص عليها بموجب القوانين المعنية في حال مخالفتها أحكام هذا التعميم أو عدم امتثالها لموجباته، مع الحفاظ على حق اللجنة بفرض العقوبات الإدارية والغرامات المالية استناداً إلى التشريعات السارية على قطاع الضمان.

المادة الثامنة: تفسير الأحكام

تفسُر وتطبق الأحكام الواردة في هذا التعميم بما ينسجم مع المعيار وتفسيراته وتعديلاته.

المادة التاسعة: تاريخ السريان

ينشر هذا التعميم في الجريدة الرسمية ويسري بدءاً من ٢٠١٧/٠٧/١.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

رئيس لجنة مراقبة هيئات الضمان بالإنابة

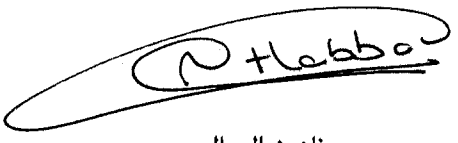

نادين الحبال

Subject: Common Reporting Standards

References:

- Insurance Law issued by virtue of legislative decree 9812 on 4 May 1968 (Insurance Law) and its amendments;
- Law No. 55 dated 27 October 2016 (Exchange of Information for Tax Purposes) relating to the automatic exchange of information in accordance with the obligations stipulated in any applicable international convention; and
- Decree No. 1022 dated 7 July 2017 (having effect on 1 July 2017), relating to the detailed implementation of Subparagraph 3, Paragraph Sixth of Law No. 55 dated 27 October 2016 (Exchange of Information for Tax Purposes).

Preamble

The Common Reporting Standard (CRS) was developed by the Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) on the mandate of the G20. It is the global standard for the automatic exchange of financial account information for tax purposes. Under the CRS, Financial Institutions report specified financial account information to the local authorities which in time automatically exchange that information with partner jurisdictions on an annual basis.

In February 2014, the G20 endorsed the drafted CRS and by May 2014 over 60 jurisdictions had already committed to a first reporting in 2017. Lebanon committed to join CRS and signed the Model Competent Authority Agreement (MCAA) and the Multilateral Convention on Mutual Administrative Assistance in Tax Matters (MAC) on 12 May 2017 with a first reporting to be done by September 2018.

Key documentation

The Standard consists of the following elements relevant for Financial Institutions:

- The Common Reporting Standard that contains the due diligence and reporting rules for Financial Institutions;
- The Model Competent Authority Agreement (MCAA) that will link the CRS to the legal basis for exchange;
- The Commentary on the CRS, which is an integral part of the CRS and interprets its provisions; and
- Guidance on technical solutions including the XML schema used for exchange of information.

The OECD has developed a comprehensive Automatic Exchange Portal (OECD - AEOI Portal) that is the principal source for CRS materials and resources. This portal can be found on the following link:
http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/

The Insurance Control Commission encourages insurance companies and intermediaries to consult the key documentation.

Purpose of the circular

The present Circular provides guidance on aspects of the CRS implementation as related to the insurance sector taking into consideration the specifics of the insurance market in Lebanon. The Circular further clarifies the main deadlines, specific due diligence, and reporting requirements.

Compliance

In line with the international recommendations issued by the Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes, and by the OECD,

In line with the stipulations of urgent Law No. 55 dated 27 October 2016 (Exchange of Information for Tax Purposes) relating to the automatic exchange of information, and with Decree No. 1022 dated 7 July 2017,

Entities and persons regulated by the Insurance Control Commission shall comply with and apply this guidance as specified below.

Article 1: Definitions

A. For the purpose of the present circular, the following definitions shall be adopted:

1. **Law**
   Urgent Law No. 55 dated 27 October 2016 (Exchange of Information for Tax Purposes).

2. **Decree**
   Decree No. 1022 dated 7 July 2017.

3. **Standard**
   The Common Reporting Standard (CRS) for the automatic exchange of information and the related commentaries and updated versions, which was approved by the OECD Council on 15 July 2014, and contains the reporting and due diligence procedures for the automatic exchange of information, including any subsequent amendment and explanation thereto published by the OECD.

4. **Participating jurisdiction**
   Any jurisdiction listed in Annex 1 of the present circular. Participating jurisdiction are not necessarily "Reportable Jurisdictions" as defined below (cf. section B of the present article) and listed in Annex 2 of the present circular.

5. **Supervising Authority**
   The authority responsible of the control and supervision over Financial Institutions. For reporting Financial Institutions under its supervision in the insurance sector, the Supervising Authority is the Insurance Control Commission.

6. **Financial Institution**
   Any Lebanese Specified Insurance Company operating in Lebanon. This definition excludes the branches located outside Lebanon and includes the branches operating in Lebanon of financial institutions that are not established in Lebanon.

7. **Specified Insurance Company**
   An insurance company (or the holding company of an insurance company) that issues or is obligated to make payments in respect of a Cash Value Insurance Contract (cf. item 15 below). Specified Insurance Companies are Reporting Financial Institutions under CRS.

   An insurance company issuing non-life insurance products only (e.g. motor, medical, transportation, etc.) is not a Specified Insurance Company under CRS.

   An insurance company selling protection life insurance products only without accumulation of cash value, is not considered to be a Specified Insurance Company if its policies meet the criteria explained in the Excluded Account definition in item 17 below.

   Reserving activities of an insurance company will not cause the company to be a Specified Insurance Company.

8. **Financial Account**
Any cash value life insurance contract issued or maintained by a Financial Institution is a Financial Account. Unit-linked, savings plans, capitalization products, single premium structure contracts, and other similar insurance products are considered to be Financial Accounts.

9. **Account Holder**
Any person listed or identified as the holder of a Financial Account by the Financial Institution maintaining the account.

A person, other than a Financial Institution, holding a Financial Account for the benefit or account of another person as agent, custodian, nominee, signatory, investment advisor, or intermediary, is not treated as holding the account, and such other person is treated as holding the account

In the case of a Cash Value Insurance Contract, the Account Holder is any person entitled to access the Cash Value or change the beneficiary of the contract. If no person can access the Cash Value or change the beneficiary, the Account Holder is any person named as the owner in the contract and any person with a vested entitlement to payment under the terms of the contract.

Upon the maturity of a Cash Value Insurance Contract (i.e. when the obligation to pay an amount under the contract becomes fixed), each person entitled to receive a payment under the contract is treated as an Account Holder.

10. **Reportable Person**
A person with tax residence in a Reportable Jurisdiction (cf. section B of the present article) other than:
i) A corporation the stock of which is regularly traded on one or more established securities markets;
ii) Any corporation that is a related entity of a corporation described in clause *i)* above;
iii) A governmental entity;
iv) An international organization;
v) A central bank; or
vi) A financial institution (as defined in item 6. above).

11. **Pre-existing Account**
A Financial Account maintained by a Reporting Financial Institution on 30 June 2017.

12. **New Account**
A Financial Account issued by a Reporting Financial Institution on or after 1 July 2017.

13. **High Value Account**
A Pre-existing Account held by one or more natural persons/individuals, with a Cash Value that exceeds the threshold of 1 million USD on 30 June 2017, 31 December 2017, or on 31 December of any subsequent year (cf. item 16 below for the definition of Cash Value).

14. **Lower Value Account**
A Pre-existing Account held by one or more natural persons/individuals, with a Cash Value that does not exceed the threshold of 1 million USD on 30 June 2017 (cf. item 16 below for the definition of Cash Value).

15. **Cash Value Insurance Contract**
An insurance Contract, other than an indemnity reinsurance contract between two insurance companies, that has a Cash Value.

16. **Cash Value**
The amount that the Account Holder is entitled to receive upon surrender or termination of the contract, determined without reduction for any surrender charges, policy loans, or other applicable charges or fees.

The term "Cash Value" does not include amounts payable under life insurance contracts if the following conditions applies:

a. The amount is payable solely by reason of the death of an individual insured under a life insurance contract;
b. The amount is payable following a personal injury or sickness benefit or other benefits providing indemnification for an economic loss incurred upon the occurrence of the event insured against;
c. The amount is payable as a refund of a previously paid premium under an Insurance Contract due to cancellation or termination of the contract, decrease in risk exposure during the effective period of the contract, or arising from the correction of a posting or similar error with regard to the contract premium;
d. The amount is payable as a policyholder dividend, other than a termination dividend, provided that the dividend relates to an Insurance Contract under which the benefits payable are as described in points (a) and (b) above; or
e. The amount is payable as a return of an advance premium or premium deposit for an Insurance Contract for which the premium is payable at least annually if the amount of the advance premium or premium deposit does not exceed the next annual premium that will be payable under the contract.

17. **Excluded Account**

In line with Schedule 2 of the Decree, for the purposes of the Standard, there is no "Excluded Account" other than the ones mentioned in the CRS Section VIII- C17 (a) to (f). Examples of Excluded Accounts include the following:

a. Term life insurance contracts of any type, provided they meet the requirements detailed below:
   i) The contract has periodic premiums, which do not decrease over time, provided these premiums are payable at least annually during the period of the contract or until the insured attains the age of 90, whichever is shorter;
   ii) The contract has no Cash Value that can be accessed (by withdrawal, loan, or otherwise) without terminating the contract;
   iii) The amount (other than a death benefit) payable upon cancellation or termination of the contract cannot exceed the sum of the premiums paid for the contract, less the sum of mortality, morbidity, and expense charges for the period or periods of the contract's existence and any amounts paid prior to the cancellation or termination of the contract
b. Estate accounts;
c. Escrow accounts; and
d. Depository accounts due to not-returned overpayments

18. **Information Return**

Information Return is a report containing the information required under CRS. The information to be exchanged in relation to the Reportable Persons includes the following entries:

a. The following information should be returned for each Reportable Person that is an Account Holder:
   - The name,
   - The address;
   - The Tax Identification Number – TIN;
   - The date and place of birth;
b. The contract number;
c. The name and license number of the Financial Institution;
d. The Cash Value as of the end of the relevant calendar year or other appropriate reporting period or, if the account was closed during such year or period, the closure of the account;
e. The total gross amount paid or credited to the Account Holder with respect to a Cash Value Insurance Contract, during the calendar year.

19. **Change in Circumstances**
A change which yields additional information about a person's status or information that is inconsistent with such status. Examples of changes in circumstances include the following:
    - A change in the tax residence country to a Reportable Jurisdiction;
    - New indicia such as a new telephone number or a new address located in a Reportable Jurisdiction; or
    - Changes in balances of Pre-existing Accounts.

B. **Reportable Jurisdiction** shall mean any jurisdiction listed in Annex 2 of this Circular. Reportable Jurisdictions are those that have enacted the CRS in domestic legislation and with which Lebanon has agreed to exchange information.

For the purposes of implementing the due diligence procedures specified in this Circular, Reportable Jurisdiction shall mean any jurisdiction other than Lebanon and the United States of America. This is also known as "Wider approach".

C. Any term or expression defined in the Standard but not in the Law, the Decree, or in the present Circular, shall have the same meaning set forth in the Standard.

Article 2: Due Diligence

A. Due Diligence Obligations

1. The due diligence procedures shall be implemented according to the timeline summarized in the table below:

Table 1: Implementation timeline

	Requirement	**Deadline**
1	New Accounts	From 1 July 2017 onwards
2	Cut-off date to identify preexisting accounts, for both High Value and Low Value Accounts	30 June 2017
3	Review of pre-existing High Value Accounts identified on 30 June 2017	31 December 2017 The review is to be done one time, except for the Relationship Manager inquiry, which must be done every year regardless of the balance of the High Value Accounts in the following years.
4	Review of Low Value Pre-existing Accounts identified on 30 June 2017	31 December 2018 The review is to be done one time.
5	Enhanced review of Pre-existing Accounts with balances up to 1 million USD identified, as of 31 December 2017 or any subsequent year, as having balances exceeding 1 million USD.	Enhanced due diligence must be completed within the calendar year following the year in which the aggregate account balance or value exceeds 1 million USD.
6	First CRS reporting period	Calendar year 2017
7	Notification to the reportable jurisdictions	By 30 June 2018 and for each subsequent year

2. Financial Institutions shall comply with the following:
    a. Establish, keep, and document the due diligence procedures stipulated in Sections II through VII of the Standard, as well as the procedures stipulated in Articles 2 and 3 of the present Circular.
    b. Identify Reportable Accounts by implementing the due diligence procedures stipulated in sections II through VII of the Standard, without prejudice to this Article.
    c. Treat the Financial Account as a Reportable Account, as of the date it is identified as such.
    d. For the purpose of identifying the accounts subject to a threshold on 30 June 2017, 31 December 2017, or 31 December of any subsequent year, the Cash Value of a Financial Account issued or maintained by a Reporting Financial Institution should be converted into US dollars at the official exchange rate set by the Banque du Liban.

3. Financial Institutions may apply the Residence Address Test to Lower Value Accounts held by natural persons/individuals instead of the electronic search, if the following three requirements apply:
    a. The Financial Institution has in its records the residency address of the individual account holder,
    b. The residency address is current; and
    c. The residency address is based on documentary evidence.

    In case the three requirements are not met, the Financial Institution needs to perform the electronic search to Lower Value Accounts.

    Alternatively, to meet the third requirement in the abovementioned circumstances, a Financial Institution may rely on the current residence address in its records until:
    a. There is a change in circumstances that causes the Reporting Financial Institution to know or have reason to know that such residence address is incorrect or unreliable, or
    b. The time of pay-out (full or partial) or maturity of the Cash Value Insurance Contract. The pay-out or maturity of such contract may constitute a change in circumstances and may trigger the relevant procedures.

B. Due Diligence Options

The following table summarises the main due diligence options.

Table 2: Summary of Due Diligence Options

	Options	**Comments**
1	Consider Reportable Jurisdictions to be any jurisdiction other than Lebanon and the United States of America for due diligence obligations (Wider Approach)	Yes
2	Use of reporting period other than the calendar year (from 1 January till 31 December)	No
3	Filing deadlines	30 June of each calendar year
4	Filing "Nil" returns in case of absence of reportable account with a Reporting Financial Institution	Yes
5	Perform the residence address test for due diligence of Lower Value Pre-Existing Individual Accounts instead of electronic search when applicable	Yes
6	Currency translation for reporting purposes	Yes. Translations to USD
7	Gross proceeds to be included in the 2018 reporting	Yes

Article 3: Reporting Obligation

1. The Financial Institution shall directly submit to the Ministry of Finance an Information Return that contains the information relating to the calendar year 2017 and to each subsequent calendar year, with respect to each Financial Account identified as a Reportable Account maintained by the Reporting Financial Institution at any time during the year. The Insurance Control Commission shall remain the sole supervisory authority in charge of the sound implementation of the Law, the Decree, and this Circular in as far as the insurance sector is concerned.

2. In case a Financial Institution applies the due diligence procedures set forth in Article 2 of this Circular during a given calendar year, and if no Financial Account is identified as a Reportable Account, then such Financial Institution shall submit an Information Return evidencing that it maintains no Reportable Accounts in respect of that year.

3. The Information Return defined in these regulations shall be filed electronically using such technology and such form as may be required by decision of the Minister of Finance or the Ministers' authorized representative.

4. The Financial Institution shall submit the electronic Information Return directly to the Ministry of Finance, no later than 30 June of the year following the reporting calendar year. The deadline for the first reporting is 30 June 2018.

Article 4: Records

1. Each Financial Institution must retain the records it has received or has prepared pursuant to the provisions of this Circular, including any documentary evidence and self-certification submitted by the Account Holder.

2. Under this Circular, each Financial Institution that retains electronic records must keep these records in an electronically readable format throughout the period specified in item 4 below.

3. Under this Circular, each Financial Institution that has obtained or has created records in a language other than Arabic, must provide, upon request and at its own expense, a translation of such records into Arabic.

4. Under this Circular, each Reporting Financial Institution must keep the records and documents relating to the entries received or created pursuant to this Circular, for a minimum period of 10 years:
    a. For the self-certification submitted by the Account Holder: starting from the closing date of the concerned Financial Account.
    b. In all other cases: starting from the end of the last calendar year referred to in the record.

Article 5: Control and Review of Books and Records

1. In addition to its supervisory authority and for the purpose of controlling the proper implementation of this Circular, the Insurance Control Commission is in charge of the inspection and control over the books and records related to Financial Institutions as defined in Article 1 of the present Circular.

2. The Insurance Control Commission may, without prejudice to its rights set by its laws and regulations, and for the purpose of inspecting the enforcement of the Circular:
    a. Require a Financial Institution, by notice in writing, to provide her within such time, not exceeding 14 days, with information required, including copies of any relevant books, records or other documents;
    b. Require a financial institution to produce books, records or other documentation, or provide information, explanations and particulars that may seem reasonable; and

c. Make extracts from or copies of all or any part of the books, records or other documents or other material made available to it or require that copies of books, records or other documents be made available to it.

Article 6: Anti-avoidance

If a person enters in any arrangements or engages in practices that could be considered as being mainly or secondarily intended to avoid any obligations imposed by the Law, the Decree, or the present Circular, that person shall remain subject to the obligation she/he has attempted to avoid, as if she/he has neither entered in any such arrangements nor engaged in any such practices.

Article 7: Sanctions

Each Reporting Financial Institution that contravenes the provisions of the Law, the Decree, or the present Circular or fails to comply with the obligations thereof, shall be subject to the sanctions as stipulated in Article 10 of the Decree, without prejudice to the right of the Insurance Control Commission to impose administrative sanctions and financial penalties pursuant to the prevailing regulations.

Article 8: Interpretation

The provisions of this Circular must be read and implemented consistently with the Standard and its commentaries and with each amendment thereto.

Article 9: Date of Enforcement

The present Circular will be published in the official gazette. It effective date is 1 July 2017.

Annex 1: Schedule 3 from Decree No 1022 of 7 July 2017

For the purposes of the Standard, the following are participating jurisdictions.

Participating Jurisdictions
Andorra
Anguilla
Antigua and Barbuda
Argentina
Aruba
Australia
Austria
Bahamas
Bahrain
Barbados
Belgium
Belize
Bermuda
Brazil
British Virgin Islands
Brunei Darussalam
Bulgaria
Canada
Cayman Islands
Chile
China
Colombia
Cook Islands
Costa Rica
Croatia
Curaçao
Cyprus
Czech Republic
Denmark
Dominica
Estonia
Faroe Islands
Finland
France
Germany
Ghana
Gibraltar
Greece
Greenland
Grenada
Guernsey
Hong Kong (China)
Hungary
Iceland
India
Indonesia
Ireland
Isle of Man
Israel

Italy
Japan
Jersey
Korea
Kuwait
Latvia
Liechtenstein
Lithuania
Luxembourg
Macau (China)
Malaysia
Malta
Marshall Islands
Mauritius
Mexico
Monaco
Montserrat
Nauru
Netherlands
New Zealand
Niue
Norway
Panama
Poland
Portugal
Qatar
Romania
Russia
Saint Kitts and Nevis
Saint Lucia
Saint Vincent and the Grenadines
Samoa
San Marino
Saudi Arabia
Seychelles
Singapore
Sint Maarten
Slovak Republic
Slovenia
South Africa
Spain
Sweden
Switzerland
Trinidad and Tobago
Turkey
Turks and Caicos Islands
United Arab Emirates
United Kingdom
Uruguay
Vanuatu

Annex 2: Schedule 4 from Decree No 1022 of 7 July 2017

For the purposes of the Standard, the following are Reportable Jurisdictions.

Reportable Jurisdictions
Argentina
Australia
Bahamas
Belgium
Brazil
Bulgaria
Canada
Cayman Islands
Chile
China
Colombia
Costa Rica
Curaçao
Czech Republic
Estonia
Faroe Islands
Finland
France
Gibraltar
Greece
Greenland
Grenada
Greenland
Grenada
Guernsey
Hong Kong (China)
Iceland
India
Indonesia
Ireland
Isle of Man
Italy
Japan
Jersey
Korea
Kuwait
Latvia
Malaysia
Marshall Islands
Mauritius
Mexico
Montserrat
Nauru
Netherlands
Niue
Norway
Poland
Portugal
Qatar

Reportable Jurisdictions
Romania
Russia
Saint Lucia
Saint Vincent and the Grenadines
Saudi Arabia
Seychelles
Sint Maarten
Slovenia
Spain
Sweden
United Kingdom
Uruguay
Vanuatu

Annex 3: Practical Examples

1. Reportable Person
   - Person **A** holds a Cash Value life insurance contract with an insurance company in Lebanon. **A** has direct access to the Cash Value, which implies that **A** is an Account Holder.
   - The Account Holder **A** is reportable in case she/he is tax resident in a Reportable Jurisdiction (see Annex 2 of the present Circular).
   - Person **A** named **B** as beneficiary of the insurance contract. **B** will be considered the Account Holder only in case she/he receives a payment under the contract. In that case, **B** may be reportable in case she/he is tax resident in a Reportable Jurisdiction.

2. Information Return
   - Person **A** has a Cash Value Insurance Contract that has been fully surrendered during the calendar year.
   - In that case, the Insurance Company must report the fact of the closure but is not required to report the Cash Value of the account at closure.
   - Any amounts paid or credited to the account in the reporting period up to the date of closure remain reportable.

3. Change in circumstances
   - Person **A** changed his tax residency country from a Reportable Jurisdiction to a Non-Reportable Jurisdiction on 20 June of year N.
   - Because **A** ceased to be a Reportable Person, then the account ceased to be a Reportable Account in the year N.
   - As reporting is based on the status of accounts in existence at the end of the reportable period, such accounts will not be reportable for the period in which the change of circumstance occurs.
   - This is different to the reporting required when an account held by a Reportable Person is closed during a reportable period (see previous example).